ملخص البحث الثامن

عنوان البحث "علامات الوضع في متن الحديث النبوي الشريف عند ابن عراق الكناني من خلال كتابه تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة"

ويشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة.

تمهيد: ابن عراق وكتابه "تنزيه الشريعة المرفوعة".

الفصل الأول: تعريف الوضع وأسبابه وعلاماته في السند.

الفصل الثاني: علامات الوضع في المتن.

وبعد دراسة هذه المسائل توصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها :

١- انعقاد الإجماع من لم يعتد بهم من علماء الأمة الإسلامية على حرمة الوضع أو الكذب في حديث رسول الله ρ لأي غرضٍ من الأغراض، مهما كان الحامل عليه أو الدافع إليه.

٢- تحريم رواية الحديث الموضوع على رسول الله ρ في أي معنى من المعاني، سواء أكانت في الأحكام،أم في الفضائل، أم في الترغيب والترهيب، إلا إذا كانت الرواية مقرونة ببيان وضعها وكشف كذبها.

٣- أثبت الباحث في هذا البحث أنَّ علماء الحديث -وابن عراق بصفة خاصة- لم يقتصروا في جهدهم على نقد السند فقط، أو يوجهوا جل عنايتهم إليه دون المتن، كما زعم بعض المستشرقين ومن شايعهم، بل كان نقدهم منصبًّا على السند والمتن على السواء، وأبدعوا في تكييف جعلوا لأمارات الوضع أربعًا في السند، وعشرًا في المتن، ولم يكتفوا بهذا بل جعلوا للذوق الفني مجالاً في نقد الأحاديث، وردّها أو قبولها، فكثيرًا ما ردّوا أحاديث لمجرد سماعهم لها؛ لأنَّ ملكتهم الفنية لم تستسغها، ولم تقبلها، فكثيرًا ما يقولون: "هذا الحديث عليه ظلمةٌ"، أو "متنه مظلمٌ"، أو "ينكره القلبُ"، أو: "لا تطمئنُ له النفسُ". وليس ذلك بعجيب، فقد قال الربيع بن خثيم: إنَّ للحديث

ضوءً اكضوء النهار تعرفه، وظلمةً كظلمة الليل تنكره"[1]. ويقول ابن الجوزي: "واعلم أنَّ الحديثَ المنكرَ يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب"[2].

٤- البحثُ أنَّ ابنَ عراق لا يحكم بردّ متن الحديث؛ لمخالفته ظاهر القرآن الكريم إلا بعد أنْ يفرغَ وسعه في الجمع بينه وبين النص القرآني، فإذا لَمْ يجدْ وجهًا للجمع حكم بردّ الحديث، وكان هذا هو المنفذ الأخير لحل الإشكال؛ وذلك لأنَّ القرآنَ الكريمَ والسنة النبوية الصحيحة لا يمكن أنْ يتناقضا، فإذا حُكِمَ على حديثٍ بِأَنَّهُ مخالفٌ لكتابِ الله تعالى؛ كان حكمًا عليه بِأَنَّهُ ليس من كلام النبي ρ.

٥- البحثُ أنَّ ابنَ عراق لا يحكم بردّ متن الحديث؛ لمخالفته الحقائق التاريخية الثابتة إلا بعد أنْ يفرغَ وسعه في تأويل الحديث حتى يتوافق مع ما تدل عليه الحقائق التاريخية الثابتة؛ وذلك لأنَّ حديثَ الآحاد ظني الثبوت، فلا يجوز أنْ يتعارضَ مَعَ ما ثبت بالقطع، أو ما يشبه القطع من الحقائق التاريخية الثابتة.

٦- البحثُ أنَّ ابنَ عراق كان يردُّ متن الحديث إذا اشتمل على أمر يخالف العقل، ولا يقبل تأويلاً ؛ لأنَّهُ لا يجوز أنْ يَرِدَ الشرعُ بما يناقض العقل.

٧- البحثُ أنَّ ابنَ عراق كان يردُّ الحديث إذا كان فيه ركة في اللفظ والمعنى، والمدار في الركة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دلت على الوضع، وإن لم تتضم إليها ركة اللفظ؛ لأنَّ هذا الدينَ كلّه محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة. أمَّا ركاكة اللفظ فقط فلا تدل على الوضع؛ لاحتمال أنْ يكونَ رواه بالمعنى، فَغَيَّرَ ألفاظه بغير فصيح.

٨- البحثُ أنَّ ابنَ عراق كان يردُّ متن الحديث إذا خالف الوسطية والاعتدال في الشريعة الإسلامية، فيرتب الثواب العظيم على العمل الصغير، أو العقاب الأليم على الأمر اليسير، وظهر ذلك واضحًا من الأحاديث التي عرضناها سابقًا، والتي رَدَّهَا ابنُ عراق الكناني؛ لما تشتمل عليه من مجازفات فاحشة في الثواب لا تتناسب مع الأعمال الصغيرة التي ذُكِرَتْ فيها.

---

[1] **الموضوعات** جـ١ ص١٤٧، **تنزيه الشريعة** جـ١ ص٧.

[2] **الموضوعات** جـ١ ص١٤٦.